

الجزائر : خطاب سعادة السفيرة سليمة عبد الحق، الممثلة الدائمة للجزائر لدى  
منظمة حظر الأسلحة الكيميائية  
بشأن البند 4 من جدول الأعمال المتعلق بالمناقشة العامة  
في الدورة الـ29 لمؤتمر الدول الأطراف (CSP-29)

السيد الرئيس،  
السيد المدير العام،  
أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون،  
السيدات و السادة،

في البداية، أتقدم بتهاني الخالصة لسعادة السفير أمير شاهوفيتش، الممثل الدائم لجمهورية البوسنة والهرسك لترأسه الدورة الـ29 لمؤتمرنا هذا وأنا على يقين بأنه سيقود أشغاله نحو نتائج مثمرة. وأؤكد له دعمي بصفتي نائبة رئيس الدورة و دعم الوفد الجزائري المشارك فيها. كما أود ان اشكر سفير باكستان سولجوق مستنصر لمجهوداته في إنجاح اشغال دورتنا السابقة.

و أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للمدير العام، السفير فرناندو أرياس، على ما تقدم به في بيانه الافتتاحي ولأشيد بالجهود التي يبذلها معية فريق الأمانة الفنية، من أجل تسهيل تطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس،

لقد اتسمت سنة 2024 ب بروز تحديات عالمية عديدة، زاد من تفاقمها تصاعد التوترات واحتدام الصراعات في مناطق مختلفة من المعمورة. هذه التحديات أصبحت تثير مخاوف عودة ظهور الأسلحة الكيميائية وتنامي خطر الارهاب الكيميائي عبر استخدامها من طرف بعض الفاعلين من غير الدول. مما قد يؤدي إلى تقويض التقدم الذي تم إحرازه في القضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها.

ومما يدعو إلى الانشغال بصفة خاصة هو ضعف النظام الدولي في مواجهة هذه التهديدات مذكرا ايانا بأحد أكثر الفصول حلكة في تاريخ البشرية والذي لا تزال آثاره شاهدة للعيان إلى يومنا هذا. وقد تجلى ذلك خلال زيارتنا الأخيرة إلى جمهورية الصين الشعبية. إذ عاينا عن كثب التهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية المهجورة من قبل اليابان وبالتالي فإن القضاء عليها ينبغي أن يحظى بكامل اهتمامنا في إطار منظماتنا. نحن على وعي بأن المهمة صعبة إلا أنها من وجهة نظرنا ممكنة، لا سيما وأننا لمسنا التزاما صادقا من قبل كلا البلدين بهذا الشأن.

السيد الرئيس،

تعبر الجزائر من جديد عن بالغ قلقها إزاء المأساة التي تدور رحاها في فلسطين والتي هي في طريق امتدادها إلى لبنان. وبينما ندين الاعتداءات الفظيعة والشنيعة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني في انتهاك وتحدي صارخ للقانون الدولي، نود ان نذكر ان القوة المحتلة، ليست طرفا في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. فمن هذا المنطلق، يحق لنا أن نشعر بالقلق إزاء خطر استخدام الأسلحة الكيميائية او المواد الكيميائية السامة في اعتداءاتها المتكررة.

إن هذا الوضع يؤكد من جديد ضرورة سعي منظماتنا إلى تحقيق الشمولية من خلال انضمام باقي الدول إلى الاتفاقية. إن هذا الأمر يعد أولوية ملحة من أجل ضمان التزام كافة الدول بأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بما يكفل السلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المقام، نود أن نذكر بطلب المساعدة الذي تقدمت به دولة فلسطين لدى منظماتنا من أجل التحقيق في هذه المسألة. وفي الوقت الذي نعبر فيه عن ثقتنا الكاملة في الأمانة الفنية فيما ستقدمه من دعم مطلوب، سنغدو ممتنين لها بإبلاغنا بأي إجراء تم اتخاذه أو التخطيط له من طرفها بهذا الشأن.

السيد الرئيس،

ان الجزائر التي تولي أهمية لاستتباب الأمن والسلم في العالم وتسهم فيه، تدعم دعما كاملا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. و كلنا ثقة في قدرتها على مجابهة واحتواء التحديات التي تواجهها. كما يمكن لهذه الأخيرة الاعتماد على التزام بلدي بتنفيذها الكامل لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بواسطة حزمة من التدابير من بينها التطوير المستمر لقدراتها ومؤسساتها لضمان المطابقة مع أحكام ذات الاتفاقية وتبادل خبراتها داخل منطقتها.

وفي هذا الصدد، يمثل التعيين الأخير للمعهد الوطني الجزائري للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني (NICC/GN) كمختبر معين من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مكسبا جديدا و قيمة مضافة للجزائر وإفريقيا. كما نعبر من هذا المنبر عن فخرنا واعتزازنا باستلام ذات المعهد NICC يوم أمس جائزة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - مدينة لاهاي لعام 2024 اعترافاً بدوره في تحقيق هدف المنظمة من أجل عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية.

وفي ظل تطلّعنا إلى حصول المزيد من المخابر في إفريقيا على هذا التعيين، فإن معهد ال NICC على استعداد لتقاسم الخبرة القيمة المكتسبة خلال هذا المسار. و في هذا الصدد، يسعدنا أن نعلن عن تنظيم حدث جانبي مشترك بالتعاون مع الممثلة الدائمة لجمهورية ألمانيا الفدرالية، على هامش دورتنا هذه، لتسليط الضوء على المسار المؤدي إلى هذا الإنجاز وتبادل ومشاطرة الدروس القيمة المستفادة من تعاوننا الناجح في إطار مشروع التوأمة الثنائية بين معهدي البلدين. فالرجاء تسجيل موعد هذا الحدث بتاريخ 28 نوفمبر بين الساعة الواحدة و الربع و الثالثة الا ربع زوالا.

وأخيراً، أود أن أطلب توزيع النسخة الكاملة لخطابنا هذا كوثيقة رسمية لهذه الدورة ونشره على كل من المنصة الرقمية **IMEET** والموقع الإلكتروني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

أشركم على حسن الإصغاء والمتابعة.

